هو الوجود المجرد عندهم اى عند الحكماء وهو معلوم فيكون حقيقته تعالى معلومة
بالضرورة وللحكماء ان يقولوا ان سلم ان حقيقة الوجود المطلق معلومة فالمعلوم
انما هو الوجود المشترك لا الوجود الخاص **الفصل** الثاني في التنزيهات اى
فيما يجب تنزيهه تعالى منها وفيه مباحث الاول ان حقيقته لا يماثل غيره من الحقايق
والا لكونها ماثلت غيره ولاشك انها متميزة عما عداه فالموجب لما به يمتاز عنه ان كان ذاته
لزم الترجيح بلا مرجح لانه مماثل لغيره في الحقيقة فاقتضاء الذات امرا يختص به
دون ذلك الغير ترجيح بلا مرجح وان كان غيره فان كان ملاقيا لذاته اى صفة له
عاد الكلام اليه ولزم التسلسل وان كان مباينا كان الواجب محتاجا في هويته وامتيازه
الى سبب منفصل وكان ممكنا لا يقال الصفة المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به
كالفصل والعلة فان الفصل لذاته يختص بحصة النوع من الجنس مع تساوي
ساير الحصص في الماهية والعلة لذاتها تختص بمعلول معين لانها معلولة الذات
فتكون متاخرة عن تعينها فلا تقتضي تعين العلة اى الذات لاستحالة ان
يكون المتاخر عن الشيء مقتضيا لذلك الشيء كالجنس والمعلول فان الجنس لما كان متاخرا
عن الفصل في الوجود لم يكن مقتضيا لتعينه والمعلول لما كان متاخرا في الوجود
عن العلة لم يقتض تعينها ولو جاز ذلك اى لو جاز ان يوجب ذاته صفة تقتضي
تلك الصفة الاختصاص مع كونه مساويا لساير الذوات لجاز ان تتنافى لوازم
الامثال لاختصاص بعض تلك الامثال بصفة تقتضي تلك الصفة امتناع حصولها في
البواقي وهو محال لانا نقول لم لا يجوز ان يكون امتياز ذاته تعالى بسلب الصفات المختصة

كان

بان الموجب ان كان ذاته
لزم الترجيح بلا مرجح وان كان
غيره فينتقل الكلام اليه مرة
بعد اخرى ولزم التسلسل

بذوات

١١٧

بذوات الممكنات كالحدوث والتحيز وغير ذلك والسلب يكفي فيه عدم علة الثبوت
لانه يفتقر الواجب الى عدم علة ثبوت صفات الممكنات فيلزم امكانه وقال
قدماء المتكلمين ذاته تساوي ساير الذوات في كونه ذاتا اذ المعني به ما يصح ان يعلم
ويخبر عنه وهو مشترك بينه وبين ساير الذوات وايضا الوجوه الدالة على
اشتراك الوجود يدل على اشتراك الذات وتقريرها ههنا ان الذات تنقسم الى الواجب
والممكن ومورد القسمة مشترك وايضا فنحن نجزم به مع التردد في الخصوصيات وايضا
ان المقابل للذات وهو الذي لا يعلم ولا يخبر عنه واحد فلو لم يتحد مفهوم الذات
لبطل الحصر العقلي وهو اما ان يكون الشيء له ذات او لا وتخالفه عطف على قوله تساوي
اى تخالف ساير الذوات بوجوب الوجود والعلم التام والقدرة التامة عند الاكثرين
من القدماء وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم قلنا فلعل مفهوم الذات جواب عن
دليلهم لي لا يلزم من اشتراك الذوات في المفهوم المذكور اشتراكها في الحقيقة فلعل مفهوم
الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك المعروضات
وتماثلها وقال الحكماء ذاته نفس وجوده المشارك لوجودنا في مفهوم الوجود و
يتميز عن وجوداتنا بتجرده عن الماهية وعدم العروض لغيره اى لماهية ما من الماهيات
وقد سبق القول فيه لي في مباحث الوجود قلت هذا نقل غير صحيح فان مذهب
الحكماء ان ماهيته تعالى عين وجوده الخاص وهو معروض للوجود المشارك الثاني
في نفي الجسمية والجهة عن الله تعالى الله تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا
للكرامية والمشبهة لنا انه تعالى لو كان في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما اذ لا نعني

ان ذاته تعالى تخالف ساير الذوات الخ
عند ابي هاشم بالحالة التي هي اخص
من علة للاحوال الاربعة اعني
الموجودية والحيية والعالمية
والقادرية وتلك الحالة من الالهية
حرره

Copyright © King Saud University